الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2002/15
19 September 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة السابعة عشرة
نيودلهي، ٢٣-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢
البند ٤(ج) من جدول الأعمال المؤقت

# البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية

## عمل فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية

## تقرير فريق الخبراء الاستشاري عن البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية

**مذكرة أعدتها الأمانة***

**الموجز**

تقدم هذه الوثيقة القضايا الرئيسية والمشاكل والقيود التقنية التي حددها فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية والتي أثرت في إعداد البلاغات الوطنية الأولية من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بما في ذلك تلك المشكلات والقيود النوعية التي أثـــرت في الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول والتي لم تستكمل بعد بلاغاتها الوطنية الأولية وفقـــاً للمقررين ٨/م أ-٥ و٣١/م أ-٧. وقد استخلصت المعلومات عن المشكلات والقيود من ٣١ بلاغاً وطنياً أولياً قدمت إلى الأمانة، ومن الكثير من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي ما زال يتعين عليها تقديم بلاغاتها الوطنية الأولية. وقدم فريق الخبراء الاستشاري عدداً من التوصيات للتغلب على هذه المشكلات والقيود.

وقـــد تود الأطراف، خلال الدورة السابعة عشرة للهيئة الفرعية للتنفيذ أن تحاط علماً بهذا التقرير، والتوصيات الواردة فيه بغرض التوصـــية بمشروع مقرر بشأن منح ولاية واختصاصات جديدة لعمل فريق الخبراء الاستشاري في المستقبل فيما يتعلق بتحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للموافقة عليه من جانب مؤتمر الأطراف خلال دورته الثامنة.

* تقدم هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد لها نظراً لعدم توافر المعلومات الضرورية في الوقت المحدد.

# المحتويات


| | الفقـــــرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولاً - مقدمة ..... | ١ - ٨ | ٣ |
| ألف- الولاية ..... | ١ - ٣ | ٣ |
| باء - نطاق التقرير ..... | ٤ | ٤ |
| جيم- الإجراءات الممكنة من جانب الهيئتين الفرعيتين ..... | ٥ - ٨ | ٤ |
| ثانياً - تنظيم العمل ..... | ٩ -١٣ | ٥ |
| ثالثاً - المشكلات والقيود التي أثرت في إعداد البلاغات الوطنية الأولى المقدمة من الأطراف غير الأعضاء في المرفق الأول ..... | ١٤-٥٠ | ٦ |
| ألف- البيانات والمعلومات ..... | ١٦-٢٠ | ٧ |
| باء - منهجية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والنماذج الأخرى | ٢١-٢٩ | ٧ |
| جيم- الترتيبات المؤسسية والمعلومات والربط الشبكي..... | ٣٠-٣٤ | ٩ |
| دال - البحوث والمراقبة المنهجية والتعليم والتدريب وإذكاء الوعي العام .. | ٣٥-٣٩ | ١٠ |
| هاء - الموارد: البشرية والتقنية والمالية..... | ٤٠-٤٥ | ١١ |
| واو- المشكلات والقيود التقنية النوعية التي أثرت في الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول والتي لم تستكمل بعد بلاغاتها الوطنية الأولى..... | ٤٦-٥٠ | ١٢ |
| رابعاً - برامج الدعم ..... | ٥١-٦٤ | ١٢ |
| ألف- مستوى التمويل..... | ٥٤-٥٦ | ١٣ |
| باء - التنسيق..... | ٥٧-٥٩ | ١٤ |
| جيم- الدروس المستفادة ..... | ٦٠ | ١٥ |
| دال - خطط المستقبل..... | ٦١-٦٤ | ١٥ |
| خامساً - توصـــيات بشأن تحسين عمليات إعداد البلاغات الوطنية بواسطة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول ..... | ٦٥-٨٨ | ١٦ |
| ألف- البيانات والمعلومات ..... | ٦٦-٦٨ | ١٦ |
| باء - منهجيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والنماذج الأخرى .. | ٦٩-٧٢ | ١٧ |
| جيم- الترتيبات المؤسسية والمعلومات وإقامة الشبكات ..... | ٧٣-٧٧ | ١٧ |
| دال - البحوث والمراقبة المنهجية والتعليم والتدريب وتوعية الجمهور ..... | ٧٨-٨٠ | ١٨ |
| هاء - الموارد: البشرية والتقنية والمالية..... | ٨١-٨٦ | ١٨ |
| واو - المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لإعداد البلاغات الوطنية..... | ٨٧-٨٨ | ١٨ |

المرفق

تقرير رئيسة جماعة الخبراء الاستشارية ..... ٢٠

# أولاً – مقدمة

## ألف – الولاية

١- كان مؤتمر الأطراف قد قرر خلال دورته الخامسة بمقتضى مقرره ٨/م أ-٥ إنشاء فريق خبراء استشاري معني بالبلاغات الوطنية التي تقدمها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وذلك بهدف تحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية من هذه الأطراف (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول). وبغية تحقيق هذا الهدف، فوض مؤتمر الأطراف، في مرفق مقرره فريق الخبراء الاستشاري بما يلي:

(أ) تبادل الخبرات والمعلومات بشأن إعداد البلاغات الوطنية بما في ذلك النظر في الخبرات على المستوى دون الإقليمي عن طريق الاجتماعات وحلقات العمل على أساس جداول أعمال تحدد بالتشاور بين المشتركين؛

(ب) النظر، بحسب الاقتضاء، في ما يحتاج إليه وما هو متوفر من الموارد المالية والدعم التقني، وتحديد الحواجز التي تعوق الحصول على هذا الدعم والفجوات فيه؛

(ج) النظر، بحسب الاقتضاء، في المعلومات التي ترد في البلاغات الوطنية التي تقدمها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية وفقاً للمبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية الأولى لهذه الدول، الواردة في مرفق المقرر ١٠/م أ-٢؛

(د) استعراض الأنشطة والبرامج القائمة لتيسير ودعم إعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بغية تحديد الفجوات وتقديم توصيات لتحسين تنسيق هذه الأنشطة والبرامج من أجل تحسين إعداد البلاغات الوطنية؛

(هـ) تحديد الصعوبات التي تواجهها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في استخدام المبادئ التوجيهية الواردة في مرفق المقرر ١٠/م أ-٢، وفي استخدام المنهجيات والنماذج الأخرى للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وتقديم توصيات من أجل إجراء تحسينات حسب الاقتضاء؛

(و) تحديد القضايا التحليلية والمنهجية، بما في ذلك المشاكل التقنية المواجهة في إعداد وتقديم قوائم جرد غازات الدفيئة، وبخاصة فيما يتعلق بتحسين جمع البيانات، وتحديد عوامل الانبعاثات المحلية والإقليمية وبيانات الأنشطة، وتطوير المنهجيات، حسب الاقتضاء، بغية تحسين نوعية قوائم الجرد مستقبلاً؛

(ز) دراسة البلاغات الوطنية، وبخاصة قوائم جرد غازات الدفيئة، المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بغية التوصل إلى توصيات بشأن سبل التغلب على الصعوبات في استخدام منهجيات الهيئة

الحكومـــية الدولية المعنية بتغير المناخ والمبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المتصلة بقوائم الجرد الواردة في مرفق المقرر ١٠/م أ-٢، وبشأن الابتكارات الممكنة، وإصدار تقارير عن ذلك؛

(ح) تشجيع التفاعل فيما بين خبراء جميع الأطراف.

٢- وقرر مؤتمر الأطراف كذلك خلال دورته السابعة، بمقتضى مقرره ٣١/م أ-٧ أن يظل هدف فريق الخبراء الاستشاري هو تحسين إعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. كما قرر مؤتمر الأطراف، في نفس المقرر، أن يقوم كذلك فريق الخبراء إضافة إلى الولاية الممنوح له في مرفق المقرر ٨/م أ-٥ على النحو المبين أعلاه، بتحديد وتقييم المشاكل والقيود التقنية التي تؤثر في إعداد البلاغات الوطنية الأولى من جانب الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي لم تكمل بياناتها بعد، وتقديم توصيات تعرض على الهيئتين الفرعيتين كما يقدم إسهاماً في مشروع المبادئ التوجيهية المحسنة لإعداد البلاغات الوطنية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٣- وفوض مؤتمر الأطراف، إعمالاً لمقرره ٣١/م أ-٧ فريق الخبراء الاستشاري عقد حلقتي تدارس خلال عام ٢٠٠٢ بهدف تقاسم الخبرات لضمان التغطية الكافية للقضايا المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه.

## باء - نطاق التقرير

٤- تتضـــمن هـــذه الوثيقة موجزاً للقضايا الرئيسية والمشكلات والقيود التقنية ذات الصلة بإعداد البلاغات الوطنية وتلـــك التي أثرت بصورة خاصة في إعداد البلاغات الوطنية الأولى من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول والتي ما زال يـــتعين عليها استكمالها (القسم الثالث) والنشاطات والبرامج التي يسرت وعاونت في إعداد البلاغات الوطنية الأولى من الأطـــراف غـــير المدرجـــة في المـــرفق الأول (القسم الرابع). ويعرض القسم الخامس للتوصيات التي أعدها فريق الخبراء الاستشاري لتحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

## جيم- الإجراءات الممكنة من جانب الهيئتين الفرعيتين

٥- قد تود الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تحاط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة بغرض تحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٦- وعـــلى وجه الخصوص قد تود الهيئة الفرعية للتنفيذ أن توصي مؤتمر الأطراف بالموافقة على مشروع مقرر بشأن المـــزيد مـــن الإرشـــادات بخصوص العمل المقبل لفريق الخبراء الاستشاري لتحسين إعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٧- وعلاوة على ذلك، قد تود الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تنظر في التوصيات التي أعدها فريق الخبراء الاستشاري الواردة في هذا التقرير، وأتاحت هذه التوصيات، من خلال الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بغرض وضع طرق وأدوات ونماذج ملائمة للاستخدام من جانب الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٨- كما قد تود الهيئة الفرعية للتنفيذ النظر في المعلومات الواردة في هذه الوثيقة وإتاحة التوصيات الواردة فيها، من خلال مؤتمر الأطراف، لبرامج الدعم الثنائية والمتعددة الأطراف لتوفير موارد مالية إضافية ودعم تقني لإعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

## ثانياً - تنظيم العمل

٩- إعمالاً للمقررين ٨/م أ-٥ و٣١/م أ-٧، عقد فريق الخبراء الاستشاري خمسة اجتماعات كل منها قبيل دورات الهيئتين الفرعيتين وست حلقات تدارس[١] فيما بين أيار/مايو ٢٠٠٠ وآب/أغسطس ٢٠٠٢. وتضمنت القضايا التي نوقشت في اجتماعات فريق الخبراء الاستشاري النظر في الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن حلقات التدارس التي عقدها فريق الخبراء الاستشاري والرامية إلى تحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، ووضع خطط للعمل، ودراسة المعلومات الواردة في البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، وإعداد تقارير فريق الخبراء الاستشاري لعرضها على الهيئتين الفرعيتين للنظر فيها. وترد تقارير الاجتماعات الأربعة في الوثائق FCCC/SBI/2000/16 وFCCC/SBI/2001/2 وFCCC/SBI/2001/3 وFCCC/SBI/2002/2. وقدم رئيس فريق الخبراء الاستشاري تقرير الاجتماع الخامس في شكل تقرير شفهي إلى الهيئتين الفرعيتين خلال دورتهما السادسة عشرة، ويرد في المرفق بهذه الوثيقة.

١٠- وقد أدار حلقات التدارس الست أعضاء فريق الخبراء الاستشاري بدعم من الأمانة لتيسير تبادل الخبرات فيما بين الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول داخل الأقاليم النامية وفيما بينها بشأن إعداد كل عنصر من عناصر البلاغات الوطنية بغية تحديد المشكلات والقيود ذات الصلة بالقضايا التحليلية والتقنية والمنهجية وتقديم توصيات للنظر فيها من جانب الهيئتين الفرعيتين للتغلب على هذه المشكلات والقيود. وقد شارك في هذه الحلقات ما مجموعه ١٠٥ خبراء عينهم ٧٠ طرفاً من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول و٩ خبراء من ٨ أطراف من الأطراف المدرجة في المرفق الأول و١٢ ممثلاً من ٤ وكالات ثنائية و٨ وكالات متعددة الأطراف.

١١- وكانت عناصر البلاغات الوطنية التي تمت دراستها في حلقات التدارس هي قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، وتقييم مدى التأثر والتكيف، والبحوث والرصد المنتظم، وتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة، التعليم والتدريب وإذكاء الوعي العام، المعلومات والربط الشبكي، والدعم المالي والتقني.

١٢- ونظـــرا لـــلحاجة إلى تحليل المعلومات ذات الصلة بكل عنصر من عناصر البلاغات الوطنية، قسم فريق الخبراء الاستشـــاري نفسه إلى ٦ أفرقة مهام لتغطية: قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، وتقييم مدى التأثر والتكيف، والبحوث والرصـــد المنـــتظم، وتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة، والتعليم والتدريب وإذكاء الوعي العام، والمعلومات والربط الشبكي والدعم المالي والتقني. وتولت أفرقة المهام، التي كان يتولى تيسير عمل كل منها منسق، تحليل المعلومات المقدمة في ٨١ بلاغاً من البلاغات الوطنية الأولى، وفي اجتماعات فريق الخبراء الاستشاري، وحلقات التدارس.

١٣- كما استخدم أعضاء فريق الخبراء الاستشاري بصورة نشطة قاعدة بيانات قوائم الجرد التي أعدتها وتولت صيانتها الأمانة لتبادل وجهات النظر بشأن مختلف القضايا ذات الصلة بالاضطلاع بعملها. وقد حظي عمل فريق الخبراء الاستشاري بدعم من الأمانة التي قدمت الدعم الإداري والتقني وأعدت تقارير الفريق.

## ثالثاً- المشكلات والقيـــود التي أثرت في إعداد البلاغات الوطنية الأولى المقدمة من الأطراف غير الأعضاء في المرفق الأول

١٤- قـــام فريق الخبراء الاستشاري، في معرض اضطلاعه بولايته والاختصاصات الواردة في المرفق بالمقرر ٨/م أ-٥، بفحص المعلومات الواردة في أول تقرير مجمع وتوليفي (FCCC/SBI/1999/11) وفي البلاغات الخمسين الوطنية الأولى التي قدمت رسمياً للأمانة فيما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وآذار/مارس ٢٠٠١. وقد استكمل التقرير بشأن هذا العمل وقدم إلى الهيئتين الفرعيتين خلال دورتهما الخامسة عشرة (FCCC/SBI/2001/15). وفي ذلك التقرير، قدمت استنتاجات وتوصيات مـــن إعداد فريق الخبراء الاستشاري، تتعلق بتحسين إعداد مختلف عناصر البلاغات الوطنية بما في ذلك التوصيات الخاصة بتحســـين المـــبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد البلاغات الوطنية بواسطة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول والواردة في المرفق بالمقرر ١٠/م أ-٢ (المبادئ التوجيهية الصادرة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

١٥- ومـــنذ استكمال ذلك التقرير، فوض مؤتمر الأطراف فريق الخبراء الاستشاري (المقرر ٣١/م أ-٧) الاستمرار في عملـــه لتحســـين عملية إعداد البلاغات الوطنية من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. ولهذه الغاية، فحص الفريق بالإضافة إلى الخمسين بلاغاً السابقة من البلاغات الوطنية الأولى و٣١ بلاغا إضافيا قدمت فيما بين نيسان/أبريل ٢٠٠١ وحزيـــران/يونـــيه ٢٠٠٢ وفقـــا للمرفق بالمقرر ٨/م أ-٥. وعلاوة على ذلك حدد فريق الخبراء الاستشاري المشكلات والقيود التقنية التي أثرت في عملية إعداد البلاغات الوطنية الأولية المقدمة من الأطراف غير الأعضاء في المرفق الأول والتي ما زال يتعين عليها أن تستكملها وفقا للمقرر ٣١/م أ-٧.

## ألف- البيانات والمعلومات

١٦- تتعلق أكثر مشكلات/القيود شيوعا التي واجهت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في عملية إعداد البلاغات الوطنية بندرة البيانات ونوعيتها (مثل التوافر والنفاذ والموثوقية) في جميع المجالات ذات الصلة بالبلاغات الوطنية. وقد تفاقمت هذه المشكلة نتيجة لنقص القدرات والخبرات المتعلقة بالحصول على البيانات وجمعها وتحليلها ومواءمتها وإدارتها فضلا عن قواعد البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسات والتحليلات.

١٧- وجدت معظم الأطراف أن هناك نقصاً أو عيوباً في بيانات النشاطات فيما يتعلق بجميع الفئات المعنية تقريباً المتعلقة بمصادر انبعاثات غازات الدفيئة وبالوعاتها (الطاقة والعمليات الصناعية والزراعة وتغير استخدام الأراضي والحراجة والنفايات). وينطبق هذا بصورة خاصة على القطاعات غير النظامية والأسرية من الاقتصاد فضلا عن بعض الغازات مثل الهيدروفلوروكربون (HFC) والبرفلوروكربون (BFC) وسادس فلوريد الكبريت (SF6).

١٨- ورأت بعض الأطراف أن انعدام الافضاض في البيانات الخاصة باستهلاك الوقود في قطاعي الصناعة والنقل يجعل من الصعب تقدير الانبعاثات من هذين القطاعين (مثل في احتراق الكتلة الأحيائية والكيروسين) مما يتسبب في التأخير في استكمال قوائم الجرد الوطنية لانبعاثات غازات الدفيئة.

١٩- وفيما يتعلق بتقييم التأثر والتكيف، لاحظت الأطراف نقص البيانات اللازمة للاستخدام كمدخلات في النماذج وعمليات التقييم الخاصة بالآثار. ولذا فإن عمليات تقييم التأثر والتكيف اعتمدت على دراسات الحساسية العامة، واستخدام تقديرات الخبراء على الرغم من أن بعض الخبراء قد أوضح أن هذه الطريقة لا تعتبر خياراً مفضلاً دائما لإجراء هذه التقييمات.

٢٠- كما أوضح الكثير من الأطراف أن تقييم خيارات الخفض المحتمل تتعرض للقيود نتيجة لنقص البيانات والمعلومات ذات الصلة. فحيثما كانت البيانات تتوافر، لم تكن تتعلق بتحليل الخفض ذي المنحى القطاعي والقطري.

## باء- منهجية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والنماذج الأخرى

٢١- أبلغت الأطراف عموماً أن الكثير من المشكلات والقيود المنهجية التي واجهتها في استخدام منهجيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والنماذج الأخرى ترجع إلى أن الكثير من هذه المناهج المعيبة من الفريق الحكومي الدولي لم تراع ظروفها الوطنية النوعية.

٢٢- وأبلغ الكثير من الأطراف أن استخدام المبادئ التوجيهية المعدلة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام ١٩٩٦ (المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ) لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة في بعض القطاعات لم تكن تناسب الظروف الخاصة بها ولا سيما قطاع تغيير استخدام الأراضي والحراجة حيث إن

تصنيفات الحراجة والمصطلحات المستخدمة في القسم الخاص بقطاع تغيير استخدام الأراضي والحراجة في المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لم تكن تتسق مع التصنيفات والتعاريف التي تستخدمها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. فعلى سبيل المثال فإن معدلات نمو الكتلة الحيوية أو معدلات الانبعاثات المستخدمة في المبادئ التوجيهية الخاصة بالفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بالنسبة لكربون التربة وتقديرات الأجزاء من الكتلة الحيوية التي تحرق في الموقع وتلك التي تحرق خارج الموقع أو التي تترك للتحلل لم تكن تناسب الاستخدام في الكثير من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٢٣- ووجدت الكثير من الأطراف صعوبات في تطبيق نظم التصنيف التي أوصت بها المبادئ التوجيهية الخاصة بالفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن الحيوانات والتربة الزراعية على ظروفها الخاصة. وقد تسبب ذلك في مشكلات تتعلق باختيار واستخدام عوامل الانبعاثات الخاطئة مما يؤثر في مصداقية النتائج في القطاع الزراعي. كما وجهت مشكلات مماثلة في حساب الانبعاثات من تصريف النفايات.

٢٤- ووجهت الكثير من الصعاب لدى تطبيق واستخدام المبادئ التوجيهية التقنية الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن تقدير آثار تغير المناخ وإجراءات التكيف معه (المبادئ التوجيهية التقنية الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ). في استكمال عمليات تقييم التأثر والتكيف. وتنشأ هذه الصعوبات أساساً عن عدم ملاءمة الطرق والأدوات الحالية ونقص القدرات والخبرات الوطنية المتعلقة بوضع و/أو استخدام السيناريوهات الاجتماعية - الاقتصادية، ونقص الموارد المالية اللازمة لأعمال التقييم.

٢٥- وقد تبين في كثير من الأحوال أن طرق التحليل المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية الفنية الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وطرق التقييم المتكاملة التي وضعت على المستوى الدولي، وأدوات وضع السياسات ودعم القرار، غير متسقة مع الاحتياجات والقدرات المحلية. وكانت عمليات التقييم المتكاملة وغير ذلك من عمليات التقييم التشخيصية المتقدمة تتطلب عادة مستويات من المعلومات والخبرات لا تتوافر على نطاق واسع أو بصورة سهلة في الكثير من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. وقد دفع ذلك الأطراف إلى استخدام الدراسات النوعية التي كانت تتسق مع قدراتها المحلية وإن كانت أقل مصداقية.

٢٦- وقد وجدت الكثير من الأطراف أن الصعوبات في إجراء عمليات تقييم الآثار ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم توافر النماذج وعدم القدرة على تطبيقها. فعلى سبيل المثال، فإن بعض البلدان واجهت صعوبات في اختيار واختبار نموذج الانتشار العام الذي يصلح بصورة كافية لظروفها الخاصة. وقد أُبلغ بصورة عامة أن استخدام نموذج تقييم تغير المناخ المستحث بغازات الدفيئة وآليات تصميم السيناريوهات كان غير مرضياً نتيجة لعدم ملاءمة طرق التصغير والنواتج الخاصة به. وأشارت بعض الأطراف الأخرى إلى أنها لم يكن لديها المعارف أو الخبرات الكافية لاستخدام/تطبيق نماذج الآثار وعمليات تقييم التأثر والتكيف.

٢٧- وحـــددت معظـــم الأطراف مسألة التكيف مع تغير المناخ باعتبارها مسألة رئيسية، وأدرجت قائمة من خيارات التكيف المحتملة في بلاغاتها القطرية. غير أن الكثير من الأطراف لم تقيّم خيارات التكيف هذه أو قامت بترتيب أولوياتها ووضع تكاليفها. ويمكن أن يعزى ذلك إلى حقيقة أن المبادئ التوجيهية التقنية الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لم تعالج بصورة كافية مسألة تحديد وتقييم استراتيجيات التكيف النوعية وإلى نقص الخبرات الوطنية اللازمة لإجراء عملية تحليل مردودية التكاليف بشأن خيارات التكيف.

٢٨- وإجمالاً لم يتم تقييم خيارات خفض انبعاثات غازات الدفيئة بصورة شاملة نتيجة لنقص أدوات التحليل المشتركة (مـــثل الـــنماذج والدراســـات النوعـــية والخـــبرات). وعلاوة على ذلك، كان نقص النماذج/البرمجيات اللازمة لوضع السيناريوهات ولا سيما في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية يشكل عقبة خطيرة أمام إجراء عمليات تقييم الخفض.

٢٩- وأشار بعض الأطراف إلى أن إعداد الدراسات التقنية قد واجهته عقبات نتيجة لأن الكثير من المنهجيات والنماذج الأخرى وتعليماتها وغير ذلك من الوسائل ذات الصلة كانت متاحة باللغة الإنكليزية فقط مما أدى إلى تعذر استخدام وتطبيق هذه الطرق والنماذج من جانب بعض الخبراء.

## جيم - الترتيبات المؤسسية والمعلومات والربط الشبكي

٣٠- وقـــد تمـــثل أحد المعوقات الرئيسية أمام الكثير من الأطراف في نقص الترتيبات المؤسسية الملاءمة وعدم وضوح أدوار ومســـؤوليات الخـــبراء والمؤسسات فيما يتعلق بإجراء الدراسات التقنية ذات الصلة بإعداد البلاغات الوطنية والتي أثرت في عملية جمع البيانات وتبادل المعلومات والربط الشبكي بين البلدان والأقاليم وموظفي المشاريع.

٣١- وأبلغت بعض الأطراف أن نشاطاتها قد تعرضت لمعوقات نتيجة لنقص التنسيق الفعال فيما بين الوزارات المعنية المختلفة وضعف الوعي لدى صانعي السياسات. فلم تكن اللجان الوطنية المعنية بتغير المناخ والمكلفة بإعداد الـــبلاغات الوطنـــية في كثير من البلدان نشطة أو عاملة، ولم يحصل كثير منها على التفويض القانوني والمؤسسي اللازم للاضطلاع بعملها بصور فعالة، ولذا لم يكن لديها الحوافز الكافية لتنفيذ مهامها بطريقة حسنة التوقيت. كمـــا كانت هذه اللجان تفتقر إلى القدرات البشرية اللازمة لضمان أدنى مستوى من المشاركة الفعالة وعمليات الرصـــد للدراسات التقنية واستعراض نواتج المشاريع والموافقة عليها وبدء إجراءات المتابعة الملموسة فيما يتعلق بإعداد البلاغات الوطنية. وفي بعض الأطراف، تأخر تنفيذ المشاريع نتيجة لارتفاع وتيرة دوران الموظفين التقنيين وعدم الاستقرار السياسي و/أو تغير قيادات المشاريع داخل المؤسسات المسؤولة عن إعداد البلاغات الوطنية.

٣٢- وقـــد تبين لبعض الأطراف أن ضعف الترتيبات المؤسسية والافتقار إلى الموارد والقدرات البشرية لإجراء عملية جمع البيانات بصورة منهجية بالإضافة إلى غياب الجماعات و/أو مراكز البحوث عن العمل في قضايا تغير المناخ ولا سيما في البلدان الصغيرة والفقيرة جعل من الصعب تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بإعداد البلاغات الوطنية.

٣٣- وأقرت الكثير من الأطراف أن استخدام نظم المعلومات يشكل جزءاً هاماً من إعداد قوائم جرد انبعاثات غازات الدفيئة، وتقييم التأثر والتكيف، وتحليل عملية الخفض، وأن الربط الشبكي يساعد على توفير الوصول إلى المعلومات المحدثة والترويج لتبادل الخبرات في هذه المسائل. غير أن الكثير من الأطراف وجد أن هذا التبادل للمعلومات والربط الشبكي يتسمان بالضعف نتيجة لمحدودية الموارد البشرية والمالية ومحدودية البيانات والمعلومات وتخلف نظم جمع ومعالجة البيانات والمعلومات وصيانتها. ويشكل النقص في الأجهزة والبرمجيات والخبرات اللازمة لإنشاء وصيانة مرافق إقامة الشبكات لتبادل المعلومات (أجهزة الحاسوب وقنوات الاتصال) عقبات كبيرة في هذا الصدد.

٣٤- وأكد الكثير من الأطراف أن انخفاض الأولوية المسندة لقضايا التأثر والتكيف من جانب واضعي السياسات على أعلى المستويات الحكومية أثر في التعاون والتنسيق فيما بين أصحاب الشأن لإجراء عمليات تقييم التأثر والتكيف.

## دال - البحوث والمراقبة المنهجية والتعليم والتدريب وإذكاء الوعي العام

٣٥- شددت جميع الأطراف تقريباً على محدودية قدراتها على إجراء البحوث ونشاطات المراقبة المنهجية مثل الوصول إلى البيانات ذات الصلة بتغير المناخ وتحليلها وإدارتها في مجالات تقييم الأثر والرصد والإنذار المبكر للأحداث المناخية المتطرفة والتنبؤ بالمناخ. وترجع هذه القيود بالدرجة الأولى إلى نقص الموارد المالية والقدرات والطاقات البشرية فضلاً عن ضعف الدعم التقني.

٣٦- وأشار العديد من الأطراف إلى أن مستوى البحوث العلمية والزمالات في المؤسسات التي كانت قد أنشئت لإجراء البحوث هو مستوى منخفض و/أو آخذ في التدهور. كما أشارت بعض الأطراف إلى أن مشكلة نقص النشاطات البحثية قد تفاقمت مرة أخرى نتيجة لعدم انتظام المراقبة وتقادم و/أو تدهور البنية الأساسية/النظم الخاصة بجمع البيانات وعدم القدرة على الوصول إلى بيانات المراقبة ومعالجتها ونقلها.

٣٧- وأكد الكثير من الأطراف أن مشكلة تغير المناخ مشكلة جديدة بالنسبة لها ومن ثم فإن جهودها في مجال التعليم والتدريب وإذكاء الوعي بشأن تغير المناخ لا تتوافق مع الأهمية التي تسندها لهذه المسألة. كما أشارت بعض الأطراف إلى أن عدم توافر الخبراء وضعف الموارد المالية كلها عوامل شكلت صعوبات أمام تنظيم حلقات التدارس التدريبية لأفرقتها التقنية الأمر الذي أسهم في إحداث تأخير كبير في إعداد الدراسات التقنية المختلفة (قائمة الجرد والخفض والتأثر).

٣٨- وقد أصبح من المعترف به أن إدراج قضايا تغير المناخ في المناهج التعليمية يعد أمراً ضرورياً في المستقبل إلا أن الكثير من الأطراف لا تملك الموارد الملائمة لهذه العملية. كما كان هناك نقص في برامج التوعية والتعليم التي تتسم بالوضوح والتوجيه. وكما كان التدريب المقدم محدوداً في نطاقه.

٣٩- وأكـــد الكـــثير من الأطراف أن التوعية والتعليم بشأن قضايا تغير المناخ بين عامة الجمهور وصانعي السياسات منخفضة المستوى وذلك جزئياً نتيجة لمحدودية تغطية قضايا تغير المناخ في أجهزة الإعلام المحلية ونقص المشاركة الفعالة في هـــذه المسألة من جانب المنظمات غير الحكومية وضعف المشورة التقنية ومواد الدعم. وفي هذا السياق أشار العديد من الأطـــراف إلى نقـــص الموظفين العلميين والتقنيين وصانعي السياسات والمؤسسات المدربين تدريباً كافياً لإجراء البحوث وعمليات التدريب بشأن قضايا تغير المناخ.

## هاء - الموارد: البشرية والتقنية والمالية

٤٠- لا تتوافق الموارد المخصصة، على مستوى العالم، لدراسات التأثر والتكيف مع الاحتياجات والأهمية التي تسندها الأطراف لهذه القضايا. وقد تم إبراز محدودية الموارد المالية وعدم كفاية وملاءمة الأدوات وضعف التغطية القطاعية وعدم كفايـــة القـــدرات والخـــبرات ونقص الخبرات اللازمة لتنسيق وتنفيذ نشاطات تغير المناخ والمشاركة فيها بصورة تتسم بالكفاءة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية.

٤١- ورأى الكـــثير من الأطراف أن مستوى التمويل المقدم والفترة المتاحة لإعداد البلاغات الوطنية الأولى لا تكفي لتمكينها من توفير المعلومات الكافية والموثوق بها في البلاغات الوطنية الأولى.

٤٢- وأشـــارت بعض الأطراف إلى الموارد المحدودة التي لدى حكوماتها لمعالجة قضايا تغير المناخ وأشارت إلى أن هذه المحدوديـــة لم تعـــوض بصورة جيدة للغاية من خلال الدعم الخارجي لنشاطات تغير المناخ. كما أشارت إلى أن ذلك قد يكـــون نتـــيجة لأن بعض البرامج الثنائية تركز على البلدان التي لديها إمكانيات كبيرة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وأكدت أطراف أخرى أن انخفاض أوضاعها الاقتصادية تعني أن قضايا تغير المناخ لن تحظى إلاّ بأولوية منخفضة.

٤٣- كذلـــك فإن عدم كفاية الأموال اللازمة للخبراء الاستشاريين الدوليين، ولأعضاء أفرقة المشاريع تشكل مشكلات كبيرة أمام تنفيذ النشاطات ذات الصلة بإعداد البلاغات الوطنية. وينطبق ذلك بصورة خاصة على تعيين وإشراك الخبراء في عمليات التدريب والاجتماعات الدولية وحلقات التدارس.

٤٤- وأكـــدت بعـــض الأطـــراف عـــدم كفاية التمويل المتاح لإجراء تحليلات التأثيرات والتأثر في كثير من القطاعات ذات الأهمية القصوى للاقتصاد الوطني.

٤٥- وأشار الكثير من الأطراف إلى أنها تحتاج، من أجل معالجة قضايا تغير المناخ بطريقة متعددة التخصصات وتتسم بالكفاءة إلى موارد مالية وتقنية إضافية لتنمية وتدريب مجموعة رئيسية من الموارد البشرية.

## واو - المشـــكلات والقيود التقنية النوعية التي أثـــرت في الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول والتي لم تستكمل بعد بلاغاتها الوطنية الأولى

٤٦- تـــتماثل الكثير من المشكلات والقيود التي تواجه تلك الأطراف التي لم تقدم بعد بلاغاتها الوطنية الأولى تلـــك التي واجهت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي استكملت بالفعل بلاغاتها الوطنية الأولى. غير أن الأطراف التي لم تستكمل بعد بلاغاتها الوطنية الأولى تواجه مشكلات وقيود تقنية نوعية أخرى.

٤٧- وأكدت بعض الأطراف أن تنفيذ الأنشطة والمهام ذات الصلة بإعداد البلاغات الوطنية كان يتعرض في كثير من الأحـــيان لمعوقات نتيجة لنقص أو عدم كفاية مستوى التنسيق وخاصة فيما بين الخبراء التقنيين المسؤولين عن هذه المهام الأمـــر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تأخيرات طويلة في بدء واستكمال الدراسات التقنية الخاصة بإعداد البلاغات الوطنية.

٤٨- ووجد كثير من الأطراف أن القصور البيروقراطي والاختناقات الكامنة في المؤسسات الوطنية المسؤولة عن إعداد البلاغات الوطنية وضعف الصلات المؤسسية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب القطرية ووكالات التنفـــيذ الوطنـــية كلها عوامل أدت إلى انعدام الوضوح بشأن أدوار ومسؤوليات كل منها، وأدى في كثير من الأحيان إلى تباطؤ التقدم في تنفيذ الأنشطة والمهام ذات الصلة بإعداد ا لبلاغات الوطنية.

٤٩- كما كانت بعض الأطراف تعاني من صعوبات في تطبيق طرائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن برامج التنفيذ الوطنية التي لم تكن تتسق بالضرورة مع الإجراءات التمكينية لإدارة مشروع الأنشطة. وقد أدى ذلك إلى مزيد من التأخير في تنفيذ المشاريع ذات الصلة بإعداد البلاغات الوطنية.

٥٠- وقـــد عـــزت بعض الأطراف بصورة محددة التأخير في إعداد البلاغات الوطنية الأولى إلى الاضطرابات الاجتماعية و/أو المشاكل السياسية وما نجم عن ذلك من تغييرات في قيادة المشاريع. وأدت هذه التغيرات في بعض الأحيان إلى توقف عمليات إعداد البلاغات الوطنية إما نظرا لعدم توافر الخبرات اللازمة أو لعدم ملاءمة الترتيبات المؤسســـية. وأشارت أطراف أخرى إلى أنه لم يكن من الواضح دائما أي الوكالات ستكون مسؤولة عن إعداد البلاغات الوطنية الأولى مما أدى إلى تأخيرات طويلة في هذا الصدد.

## رابعاً- برامج الدعم[٢]

٥١- لاحـــظ فريق الخبراء الاستشاري، في تقريره السابق إلى الهيئتين الفرعيتين (FCCC/SBI/2001/15)، أن عدداً من برامج المساعدات المتعددة الأطراف والثنائية قد قدم مساعدات بشرية وتقنية ومالية لعدد ١٣٧ طرفاً من الأطـــراف غـــير المدرجة في المرفق الأول البالغ مجموعها ١٤٦ لإعداد بلاغاتها الوطنية الأولى. وقدم مرفق البيئة

العالمية اكبر المساهمات (٧٩,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من خلال برامج أنشطته التمكينية في مجال تغير المناخ[٣] غير أن ذلك لم يكن يمثل سوى ٧ في المائة من مجموع الأموال (١,٠٥٢ مليار دولار) التي خصصها مرفق البيئة العالمية لمجال التركيز الخاص بتغير المناخ للفترة من ١٩٩١ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٠. وقد حصلت غالبية الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول (١٢٤) على دعم من برامج الأنشطة التمكينية في مجال تغير المناخ التابعة للمرفق، ولم تحصل ثلاثة أطراف فقط كانت قد قدمت بلاغاتها الوطنية الأولى (إسرائيل وجمهورية كوريا وسنغافورة) على أي دعم من أي برنامج للدعم.

٥٢- وأنشأ برنامج البيئة العالمية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومول "برنامج دعم البلاغات الوطنية" الذي قدم الدعم البشري والتقني لعدد ١٣٠ طرفاً من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بما في ذلك بلدان في أوربا الشرقية وكومنولث الدول المستقلة. وكان الدعم والمساعدة التقنية المقدمة تتخذ أساساً شكل حلقات تبادل مواضعية دون إقليمية، واستعراضات تقنية، ومكاتب مساعدة، وإقامة شبكات. وكان التمويل لبرنامج الدعم هذا يتكون من ٢,١ مليون دولار من مرفق البيئة العالمية و١,٣ مليون دولار من خلال تمويل مشترك من الدانمرك والجماعة الأوروبية وفنلندا والنرويج.

٥٣- وقدم الدعم من برامج الدعم الثنائية والأطراف في المرفق الثاني من خلال برامجها: برنامج الولايات المتحدة لدراسة البلدان، الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والبرنامج الهولندي للمساعدة في مجال دراسات تغير المناخ، والبرنامج الفنلندي لمساعدة تغير المناخ وحكومتي نيوزيلندا واليونان. كما قدمت الأطراف الأخرى في المرفق الثاني (أستراليا والدانمرك واليابان وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة) مساعدات مالية ومساعدات تقنية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من خلال دورات تدريبية في مجال تغير المناخ وحلقات تدارس ودراسات ومشاريع وبرامج.

## ألف - مستوى التمويل

٥٤- قدم مرفق البيئة العالمية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ ما مجموعه ١,٥ مليار دولار في شكل منح لمشاريع تغير المناخ منذ إنشائه كبرنامج تجريبي عام ١٩٩١[٤]. وقدم المرفق نحو ٨٧,٦ مليون دولار تمثل نحو ٦ في المائة من مجموع المبلغ لعدد ١٣٣ طرفاً من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وذلك من خلال برامج الأنشطة التمكينية في مجال تغير المناخ لإعداد البلاغات الوطنية الأولى.

٥٥- ويشير الدعم الذي قدمته برامج الدعم متعددة الأطراف والثنائية إلى تزايد الحاجة إلى زيادة القدرات وتعزيز الأعمال ذات الصلة بإعداد البلاغات الوطنية في مجالات قوائم الجرد الوطنية لانبعاثات غازات الدفيئة، وتقييم التأثر والتكيف، وتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة. ولدى الدراسة توافر الموارد المالية والدعم التقني، وجد مرفق البيئة العالمية أنه ما زالت هناك الكثير من الاحتياجات ذات الصلة بالدعم المالي والتقني كما أن الأطراف حددت احتياجات

جديدة. وسوف تتطلب هذه الاحتياجات دعماً مالياً وتقنياً إضافيا لتحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية. وسوف يتعين توفير دعم مالي إضافي لجمع البيانات والحصول عليها وحفظها ومراقبة جودتها واسترجاعها وإدارتها فضلا عن بناء القدرات والترويج للتعليم والتدريب وإذكاء الوعي العام. وقد أشار تحليل لتوزيع الموارد المالية إلى أن بعض البلدان قد حصل على تمويل يزيد بمقدار ثلاث أو أربع مرات عما حصلت عليه الكثير من البلدان الأخرى.

٥٦- غير أن اختلاف نقاط تركيز أنشطة الدعم والتغطية عبر المجالات التقنية والبلدان والأقاليم فضلاً عن نقص إطار لإعداد التقارير بشأن برامج الدعم ولا سيما الثنائية منها جعل من الصعب إجراء تحليل شامل لفعالية هذه الجهود حتى الآن. بيد أنه يبدو من المعلومات الواردة أعلاه بشأن تمويل وأنشطة برامج الدعم والمعلومات الواردة في الوثيقة (FCCC/SBI/2001/15) بشأن هذا الموضوع، أن مستوى التمويل وعدد ونطاق الأنشطة لا يتوافق مع احتياجات الأطراف المحددة في بلاغاتها الوطنية الأولى واحتياجات تلك الأطراف التي لم تستكمل بعد إعداد بلاغاتها الوطنية الأولى.

## باء - التنسيق

٥٧- أشار تحليل لتنفيذ أنشطة برامج الدعم إلى أن هناك حاجة إلى زيادة التنسيق والتفاعل فيما بين هذه البرامج من أجل تعزيز الفعالية الشاملة للموارد المحدودة وضمان حصول البلدان الأصغر حجما والأكثر فقراً على اهتمام كافٍ. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء آلية لتقاسم المعلومات تضعها وتستضيفها إحدى الوكالات أو المؤسسات ذات الصلة مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتوفير المعلومات عن برامج المساعدات التي تدعم إعداد البلاغات الوطنية أو أي عنصر من عناصرها.

٥٨- ولاحظ مرفق البيئة العالمية الدور الهام لبرنامج دعم البلاغات الوطنية في مساعدة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول خلال عملية إعداد بلاغاتها الوطنية. وكان من رأي فرق الخبراء الاستشاري أن وحدة دعم البلاغات الوطنية المنشأة حديثاً في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تكون في وضع يسمح لها بمساعدة البلدان ولا سيما تلك التي بدأت مؤخراً في إعداد بلاغاتها الوطنية الأولى.

٥٩- وعلاوة على ذلك، أكد فريق الخبراء الاستشاري أن هناك حاجة إلى تنمية وتعزيز التفاعلات والصلات داخل البلدان والأقاليم وفيما بينها من خلال المشاريع المتعددة البلدان والأقاليمية والعالمية ومن خلال مراكز الخدمة الإقليمية التي تعمل في مختلف قضايا تغير المناخ حيثما يكون ذلك ملائماً.

## جيم - الدروس المستفادة

٦٠- تشير الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة بواسطة برامج الدعم متعددة الأطراف والثنائية في مجال توفير الدعم البشري والمالي والتقني لتنفيذ المشاريع إلى عدد من المجالات التي يمكن أن تؤدي التغييرات فيها إلى تحسين الترتيبات المؤسسية اللازمة لإعداد البلاغات الوطنية:

(أ) زيادة إشراك ومشاركة أصحاب الشأن الرئيسيين في مجال السياسات من بداية دورة المشاريع أو على مستوى فكرة المشاريع، وزيادة المناقشات ذات المنحى القطري بشأن المشاريع والنشاطات.

(ب) الدعم السياسي والمساعدة للمشاريع وتعزيز الأطر المؤسسية الملائمة لإعداد البلاغات الوطنية.

(ج) إشراك الموظفين القطريين في أنشطة المشاريع والترويج لملكية البلدان للمشاريع.

(د) توفير الدعم المالي والتقني ودمج أنشطة المشاريع ونواتجها في السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

(هـ) بناء وصيانة قدرات الخبرات الوطنية أو الإقليمية على جمع ومعالجة وتحليل البيانات لتعزيز عملية إعداد البلاغات الوطنية والتخطيط للتنمية المستدامة.

(و) تركيز الدراسات التي تجرى في سياق إعداد البلاغات الوطنية على القضايا ذات الأولوية الوطنية.

## دال - خطط المستقبل

٦١- وأشارت برامج الدعم المتعددة الأطراف والثنائية أيضاً إلى عزمها على مواصلة أنشطتها وبرامجها لتيسير ودعم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لتنفيذ الاتفاقية بما في ذلك إعداد البلاغات الوطنية. وتشمل هذه البرامج مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن تغير المناخ والتكيف معه في عديد من الأقاليم والقطاعات ومشروع البنك الدولي الخاص بترشيد التكيف مع تغير المناخ في إقليم البحر الكاريبي.

٦٢- وسوف تتولى وحدة دعم البلاغات الوطنية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ ثلاثة مشاريع تجريبية إقليمية لبناء القدرات في ٣٤ بلداً على تحسين نوعية قوائم الجرد الوطنية بشأن انبعاثات غازات الدفيئة من خلال استخدام دليل الممارسات الجيدة، وإدارة عدم اليقين لدى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والإعداد للمرحلة الثانية من التكيف باستخدام إطار سياسات التكيف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٣- وعلاوة على ذلك، يجري إعداد مشروع عالمي بشأن المراقبة المنهجية بالاقتران مع أمانة النظام العالمي لمراقبة المناخ. وسوف تصب جميع هذه الأنشطة في عملية وضع البلاغات الوطنية.

٦٤- وتشمل البرامج الثنائية المرحلة الثانية من البرنامج الهولندي لمساعدة دراسات تغير المناخ، والدعم المقدم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون لوحدة دعم البلاغات الوطنية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونشاطات الوكالة الدانمركية لمساعدة التنمية. ولدى وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ووكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة خطط للاستمرار في توفير الدعم البشري والتقني والمالي للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للقيام بالأنشطة التي تدعم عملية إعداد البلاغات الوطنية بما في ذلك قوائم الجرد الوطنية الخاصة بانبعاثات غازات الدفيئة، وعملية تقييم التأثر والتكيف، وتحليل الخفض.

## خامساً- توصيات بشأن تحسين عمليات إعداد البلاغات الوطنية بواسطة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول

٦٥- بغية التغلب على المشكلات والقيود التقنية التي حددتها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في بلاغاتها الوطنية الأولى والتي حددها فريق الخبراء الاستشاري لدى اضطلاعه بولايته عملاً بالمقررين ٨/م أ-٥ و٣١/م أ-٧، أعد فريق الخبراء الاستشاري عدة توصيات لتحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

### ألف - البيانات والمعلومات

٦٦- ينبغي تعبئة موارد إضافية لوضع وتنفيذ نظام مستدام لإدارة عمليات البيانات وتصنيفها وحفظها وتحديثها فيما يتعلق بقوائم الجرد الوطنية لانبعاثات غازات الدفيئة، وتقييم التأثر والتكيف، وتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة. وينبغي تشجيع التعاون الإقليمي في نشاطات توفير البيانات وإدارتها.

٦٧- ينبغي لمجموعات معينة من الدول و/أو الأقاليم وضع عوامل للانبعاثات ولا سيما بالنسبة للمصادر الرئيسية لكي تعكس بصورة أفضل ظروفها الوطنية.

٦٨- وينبغي إتاحة المعلومات ذات الصلة بالمواد التقنية والطرق والأدوات والنماذج الخاصة بقوائم الجرد الوطنية لانبعاثات غازات الدفيئة، وعمليات تقييم التأثر والتكيف وتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية في أقرب فرصة ممكنة وبكميات كافية لتلبية احتياجات الأطراف.

## باء – منهجيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والنماذج الأخرى

٦٩- ينبغي تحسين المنهجيات المعمول بها حالياً لوضع قوائم جرد انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة وضوحها لكي تستخدمها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. وينبغي على وجه الخصوص، توفير المزيد من الإيضاحات بشأن استخدام المصطلحات ونظم تصنيف الحراجة في قطاع تغير استخدامات الأراضي والحراجة.

٧٠- وينبغي تشجيع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على وضع طرق وأدوات ونماذج أخرى لاستخدامها في تقييم التأثيرات وعمليات التكيف في مجالات الزراعة وموارد المياه والمناطق الساحلية والصحة البشرية ضمن نطاقات زمنية تناسب عمليات صنع السياسات في الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٧١- ينبغي إتاحة المنهجيات والنماذج الخاصة بتقدير خيارات الخفض وتحليل إمكانيات الحد من الانبعاثات، بصورة ميسرة، للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٧٢- ينبغي تشجيع الدراسات التي ترمي إلى إجراء تحليل مفصل لمردودية التكاليف في الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

## جيم – الترتيبات المؤسسية والمعلومات وإقامة الشبكات

٧٣- ينبغي تشجيع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، بدعم دولي، على إقامة أطر وترتيبات مؤسسية ملائمة ومستدامة للقيام بالأنشطة ذات الصلة بإعداد البلاغات الوطنية وتنفيذ الاتفاقية على أساس مستمر.

٧٤- ينبغي تشجيع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على تبسيط ومراعاة الأنشطة ذات الصلة بقوائم الجرد الوطنية لانبعاثات غازات الدفيئة وعمليات تقييم التأثر والتكيف وتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة في برامج عملها الجارية.

٧٥- ينبغي تشجيع مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة على توضيح الأدوار والمسؤوليات في تشاور وثيق مع وكالات التنفيذ الوطنية فيما يتعلق بإعداد البلاغات الوطنية.

٧٦- ينبغي التشجيع على تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات بشأن إعداد البلاغات الوطنية في داخل البلدان والأقاليم وفيما بينها.

٧٧- ينبغي تعزيز مراكز البحوث والتوعية الاقليمية وإنشائها في مختلف الأقاليم حسب مقتضى الحال.

## دال – البحوث والمراقبة المنهجية والتعليم والتدريب وتوعية الجمهور

٧٨- ينبغي تشجيع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على إجراء عملية تقييم لقدراتها واحتياجاتها من البحوث والمراقبة المنهجية والتعلم ذي الصلة بتغير المناخ والتدريب وتوعية الجمهور.

٧٩- ينبغي تنفيذ عمليات تدريب الخبراء الوطنيين بشأن قضايا تغير المناخ مثل قوائم الجرد الوطنية لانبعاثات غازات الدفيئة وعمليات تقييم التأثر والتكيف وتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة بصورة مستمرة.

٨٠- ينبغي توسيع نطاق التدريب على قضايا تغير المناخ ليشمل تحليل البيانات وعدم اليقين وتقييم التأثر والتكيف على المستويين الأساسي والمتقدم.

## هاء – الموارد: البشرية والتقنية والمالية

٨١- ينبغي تزويد الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بموارد بشرية وتقنية ومالية إضافية من أجل تحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية.

٨٢- ينبغي إتاحة موارد مالية إضافية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لتعزيز الخبرات الوطنية للقيام بعمليات جمع البيانات الملائمة وتحليلها والمحافظة عليها وقواعد البيانات الخاصة بإعداد البلاغات الوطنية.

٨٣- ينبغي تزويد مرفق البيئة العالمية بإرشادات إضافية واضحة بشأن توفير الموارد المالية التي تتفق والاحتياجات من الموارد التي حددتها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في بلاغاتها الوطنية.

٨٤- ينبغي تعزيز المنهجيات والقدرات الوطنية الحالية المعنية بإجراء عمليات التقييم المتكاملة لتأثيرات تغير المناخ في القطاعات المختلفة مثل الموارد المائية والزراعة والصحة البشرية والمناطق الساحلية والمستوطنات البشرية والتنوع الإحيائي.

٨٥- ينبغي توفير التدريب على استخدام البرمجيات والمبادئ التوجيهية التقنية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول حتى يمكنها أن تضطلع بالدراسات محلياً.

٨٦- ينبغي تقديم المساعدات المالية والتقنية لتقييم التأثر وتدابير التكيف وتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية.

## واو – المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لإعداد البلاغات الوطنية

٨٧- نظر فريق الخبراء الاستشاري، إعمالاً لولايته الواردة في المقرر ٨/م أ-٥، في المعلومات التي تضمنتها البلاغات الوطنية الأولى وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمتعلقة بإعداد البلاغات

الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول (مرفق المقرر ١٠/م أ-٢) بغرض تحسينها. وقد قدم تقرير فريق الخبراء الاستشاري المتضمن التوصيات الخاصة بتحسين المبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد التقارير بشأن قوائم الجرد الوطنية لانبعاثات غازات الدفيئة، وعملية تقييم التأثر والتكيف، وتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة، والتعليم والتدريب وتوعية الجمهور في البلاغات الوطنية إلى الهيئتين الفرعيتين خلال دورتيهما الخامسة عشرة، ويرد هذا التقرير في الوثيقة FCCC/SBI/2001/15.

٨٨- كما قدم فريق الخبراء الاستشاري، إعمالاً للمقرر ٣١/م أ-٧ مدخلاته في المبادئ التوجيهية المحسنة والمقترحة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمتعلقة بإعداد البلاغات الوطنية من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. وترد مدخلات فريق الخبراء الاستشاري بشأن المبادئ التوجيهية المحسنة المقترحة في الوثيقة FCCC/SBI/2002/INF.8.

## الحواشي

(١) ثلاث حلقات تدارس إقليمية، حلقة لكل إقليم من أقاليم أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، عقدت عام ٢٠٠٠؛ وحلقة تدارس أقاليمية عقدت في ٢٠٠١؛ وحلقتان تدارسيتان أقاليميتان عقدتا في ٢٠٠٢.

(٢) برامج الدعم هي تلك الأنشطة والمشاريع والبرامج التي تدعم إعداد البلاغات الوطنية الأولى وتحضير مختلف عناصر البلاغات الوطنية (مثل قائمة الجرد الوطنية لانبعاثات غازات الدفيئة، وتقييم التأثر والتكيف وتقييم الخفض).

(٣) تشمل برامج الأنشطة التمكينية في مجال تغير المناخ الأنشطة التي تمول من خلال الإجراءات السريعة، والمشاريع الكاملة التي تستخدم إجراءات تمويل قياسية والمشاريع التي تغطي عناصر محدودة من البلاغات الوطنية الأولى من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

(٤) انظر تقرير مرفق البيئة العالمية إلى الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (FCCC/CP/2002/4).

المرفق

## تقرير رئيسة جماعة الخبراء الاستشارية

١- قدمت السيدة إيزابيل نيانغ ديوب (السنغال) رئيسة فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية تقريراً عن أعمال هذا الفريق إلى الدورة السادسة عشرة للهيئتين الفرعيتين. واستذكرت رئيسة الفريق في تقريرها أن فريق الخبراء الاستشاري قد قدم تقريره الأول (FCCC/SBI/2001/15) الذي يغطي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى الهيئتين الفرعيتين خلال دورتيهما الخامسة عشرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في مراكش المغرب.

٢- وعلاوة على الولاية الواردة في المرفق بالمقرر ٨/م أ-٥، ذكّرت رئيسة الفريق المندوبين بالتفويض الممنوح من مؤتمر الأطراف في دورته السابعة (المقرر ٣١/م أ-٧) وطلب فيه من فريق الخبراء الاستشاري: `١` تحديد وتقييم المشاكل والقيود التقنية التي تؤثر على إعداد البلاغات الوطنية الأولى من جانب الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي لم تكمل بياناتها بعد، والتقدم بتوصيات تعرض على الهيئتين الفرعيتين للنظر؛ `٢` الإسهام في مشروع المبادئ التوجيهية المحسّنة لإعداد البلاغات الوطنية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول؛ `٣` عقد حلقتي تدارس بهدف تقاسم الخبرات؛ `٤` تنظيم اجتماع، في حدود الممكن، لفريق الخبراء الاستشاري قبيل أو بعيد اجتماع فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً.

٣- وقدمت الرئيسة بعد ذلك عرضاً عاماً للأنشطة التي اضطلع بها فريق الخبراء الاستشاري منذ تقريره السابق. وشمل ذلك ملخصاً لحلقة التدارس التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بشأن تحديد وتقييم المشكلات والقيود التقنية التي تواجه الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي لم تقدم بعد بلاغاتها الوطنية الأولى فضلاً عن نتائج اجتماع فريق الخبراء الخامس الذي عالج مسألة تنسيق الأنشطة والبرامج التي تيسر وتدعم إعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، وخطة العمل اللازمة لتحقيق الولاية الحالية، والعلاقة بين فريق الخبراء الاستشاري وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، وتبادل وجهات النظر بشأن الأنشطة المحتملة لتحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية في المستقبل.

٤- وأشارت الرئيسة إلى أن فريق الخبراء الاستشاري، قد عقد، تنفيذاً للولاية المتضمنة في المقرر ٣١/م أ-٧ أول حلقة تدارس من ١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في بون، ألمانيا. وقد يسرت حلقة التدارس تبادل الخبرات مع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بشأن مختلف القضايا ذات الصلة بالبلاغات الوطنية. كما قدمت الحلقة المدخلات الأولية من فريق الخبراء الاستشاري في مشروع المبادئ التوجيهية المحسنة الذي قدم إلى حلقة التدارس المنعقدة في ما بين الدورات بشأن مراجعة المبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، وهي الحلقة التي عقدت خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في بون ألمانيا.

٥- وقام فريق الخبراء الاستشاري بتحليل وجهات النظر التي قدمتها بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول (لا تشمل البلدان الأقل نمواً) التي حصلت على أموال منذ أكثر من ٣ سنوات لإعداد بلاغاتها الوطنية الأولى و لم تقدم هذه البلاغات بعد. وقدمت وجهات النظر بشأن المشكلات والقيود التقنية التي تواجه الأطراف من خلال استقصاء وعروض قدمت خلال حلقة التدارس. ولاحظ فريق الخبراء الاستشاري أن هذه الأطراف تواجه مشكلات منهجية وتحليلية مماثلة لتلك التي واجهتها الأطراف التي قدمت بلاغاتها الوطنية الأولى. غير أن العروض التي قدمت في حلقتي التدارس كشفت عن وجود قيود مؤسسية وإدارية وخاصة بالموارد على النحو الوارد في الوثيقة FCCC/SBI/2002/INF.3.

٦- ووفقا لما ذكرته الرئيسة، اعترف فريق الخبراء الاستشاري بالصعوبات التي ووجهت في تنسيق الأنشطة والبرامج الحالية التي تيسر وتدعم إعداد البلاغات الوطنية من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. وعلى ذلك أوصى فريق الخبراء الاستشاري بتحسين تبادل المعلومات بشأن الأنشطة والبرامج الجارية مثل من خلال وضع قاعدة بيانات يسهل الوصول إليها عموماً بشأن الأنشطة والبرامج الماضية والجارية المتعلقة بإعداد البلاغات الوطنية. كما اعترف فريق الخبراء الاستشاري بقلق بأن البرامج المهمة التي تدعم إعداد البلاغات الوطنية لم تعد قائمة دون أي مراعاة لتجديدها. وأشارت الرئيسة إلى أن فريق الخبراء الاستشاري قد أكد أن ثمة حاجة إلى مواصلة تقديم المساعدات المالية والتقنية للأطراف الاثنين والستين غير المدرجة في المرفق الأول والتي ما زالت في مرحلة إعداد بلاغاتها الوطنية الأولى.

٧- وفيما يتعلق بخطة عمل فريق الخبراء الاستشاري للفترة بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ذكرت الرئيسة أن فريق الخبراء الاستشاري قد أجرى مناقشات بشأن تقريره إلى الدورة السابعة عشرة للهيئتين الفرعيتين، وعن البرنامج المؤقت لحلقة التدارس الثانية التي سيعقدها. وقد اتفق فريق الخبراء الاستشاري، نتيجة لهذه المناقشات، على ما يلي:

(أ) سوف يتألف تقرير فريق الخبراء الاستشاري إلى الدورة السابعة عشرة للهيئتين الفرعيتين من تجميع للعمل الذي أنجزه الفريق منذ إنشائه خلال مؤتمر الأطراف الخامس حتى مؤتمر الأطراف الثامن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. كما سيقدم نتائج تبادل وجهات النظر بشأن النشاطات المحتملة لتحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية في المستقبل؛

(ب) قرر فريق الخبراء الاستشاري أن يعقد حلقته التدارسية الثانية خلال الفترة من ٧ إلى ٩ آب/أغسطس، ربما في ناسو بجزر البهاما بهدف استكمال العمل الخاص بالمشاكل والقيود التي تواجه الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي لم تقدم بلاغاتها الوطنية الأولى بعد، وبشأن برامج وأنشطة الدعم. وسوف تدعى البلدان التي لم تقدم بعد معلومات عن المشاكل والقيود التقنية التي تواجهها في إعداد بلاغاتها الوطنية الأولى إلى أن تقدم هذه المعلومات خلال هذه الحلقة التدارسية. وسوف يدعى ممثلون عن الوكالات المتعددة الأطراف التي قدمت الدعم لإعداد البلاغات الوطنية لتقديم عروض بشأن برامجها وفقاً للإطار الذي سيقدمه فريق الخبراء الاستشاري. كما سيقدم الخبراء عروضاً لكيفية التغلب على بعض القيود التي تم تحددها بالفعل.

٨- وذكرت الرئيسة أن فريق الخبراء الاستشاري قد ناقش أيضا علاقته بفريق الخبراء المعني بالبلدان الأقل نمواً. ولاحظ الفريق أنه لن يتسنى عقد اجتماعات قبل فريق الخبراء أو بعده في عام ٢٠٠٢ كما كان مقرراً أصلاً في مؤتمر الأطراف السابع (المقرر ٣١/م أ-٧، الفقرة ٥). غير أن فريق الخبراء الاستشاري أكد أهمية تبادل وجهات النظر بين الفريقين من خلال العضوين المشتركين، ودراسة تقرير كل فريق من الفريقين ومشاركة الخبراء من فريق الخبراء المعني بالبلدان الأقل نمواً في الحلقات التدارسية التي يعقدها فريق الخبراء الاستشاري.

٩- كما ناقش فريق الخبراء الاستشاري توفير الموارد المالية اللازمة لإعداد البلاغات الوطنية الثانية. وأقر فريق الخبراء الاستشاري في ضوء الثغرات والقيود التي تم تحديدها في إعداد البلاغات الوطنية الأولى، أنه قد يكون من الضروري زيادة الموارد المالية لتحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية. وأوصى فريق الخبراء الاستشاري بضرورة أن تستند عملية توزيع مرفق البيئة العالمية الموارد المالية فيما بين الأطراف لإعداد البلاغات الوطنية إلى معايير واضحة تراعي الاحتياجات النوعية لكل طرف.

١٠- وعلاوة على ذلك تبادل فريق الخبراء الاستشاري وجهات النظر بشأن الأنشطة المحتملة في المستقبل لتحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. وفي هذا الصدد حدد ما يلي بوصفه من المجالات المحتملة للعمل في المستقبل: التقييم الفني للبلاغات الوطنية على أساس طوعي، تنظيم حلقات تدارسية بشأن موضوعات نوعية، ورصد برامج بناء القدرات وتعزيز التنسيق فيما بين عملية البلاغات الوطنية وأنشطة إعداد التقارير بمقتضى الاتفاقات البيئية الأخرى. واتساقاً مع ذلك، سيتعين تحديد الترتيبات المؤسسية الملائمة لدعم هذه الأنشطة.

١١- وذكرت رئيسة فريق الخبراء الاستشاري أنها تعتقد أن الكثير من القضايا والمشاكل والقيود التقنية التي حددت في عملية إعداد البلاغات الوطنية الأولى والتوصيات الصادرة عن فريق الخبراء الاستشاري يمكن أن تشكل أساساً يعتمد عليه في تقديم الدعم المالي والتقني لإعداد البلاغات الوطنية التالية من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، ولذا قد تود الهيئتان الفرعيتان دعوة الآلية المالية والمنظمات الثنائية لتوفير الموارد المالية والتقنية لتلك الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي كانت مستعدة لبدء إعداد بلاغاتها الوطنية الثانية.

١٢- وفي الختام، أشادت الرئيسة بالتفاني والالتزام اللذين أبداهما خبراء فريق الخبراء الاستشاري وحكوماتهم ومنظماتهم التي دعمت مشاركتهم في فريق الخبراء الاستشاري. كما أشادت بالخبراء الآخرين (١٠١ مشاركاً يمثلون ٦٨ طرفاً) الذين شاركوا في الحلقات التدارسية التي عقدها فريق الخبراء الاستشاري. وأعربت الرئيسة لهؤلاء الخبراء، نيابة عن فريق الخبراء الاستشاري، عن امتنانها وشكرها. كما أعربت الرئيسة عن شكرها لحكومات أستراليا وفنلندا وألمانيا، (من خلال صندوق بون)، وسويسرا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية لتمويلها الحلقات التدارسية التي عقدها فريق الخبراء الاستشاري ووجهت شكرها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للدعم الممتاز الذي قدمته لفريق الخبراء الاستشاري في تنظيم عمله وإعداد تقاريره.

- - - - -